



التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته

التأمين

ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته

(1) مفهوم التأمين:

يعتمد التقدم البشرى بشكلى اساسى على الانتاج الذى يمثل حصيللة الجهد البشرى فى استغلال الموارد الاقتصادية وتحويلها الى سلع وخدمات (الزراعية و المعدنية و الخامات و الالات والمعدات والمصانع والشركات)، وهنا يبرز دور التأمين فى توفير ضمانات لراس المال واستمراره والحفاظ عليه من التلف الكلى او الجزئى فى اداء دوره فى عملية الانتاج ، فالتأمين فكرة تعاونية يقوم اساسا بعملية توزيع الخسارة الناتجة عن الحادث على عدد كبير من الوحدات الاقتصادية وبالتالي كلما زاد عدد الوحدات الاقتصادية المؤمن عليها ، فان الخسارة الناتجة عن الحادث تقل اهميتها النسبية للمجتمع ولشركة التأمين، وبالنسبة للفرد نجد انه فكرة تعاونية يتم بمقتضاها تعاون مجموعة من الافراد معرضين لخطر معين فى تحمل الخسارة الناتجة عن تحقق خطر معين للبعض منهم وهو ما يؤدي الى اثر مباشر يتمثل فى توزيع الخطر على مجموعة كبيرة من الافراد ويتحمل كل فرد جزء بسيط من الخسارة وبالتالي تخفيف عبء الخسارة من الناحية الاقتصادية بالاضافة الى اثر غير مباشر يتمثل فى توفير الامان لافراد المجتمع بالنسبة للمستقبل وبالتالي تزداد انتاجية الفرد والمجتمع ككل 0

فالتأمين صيغة من صيغ ادارة الخطر يعتمد على التكافل بين افراد المجتمع من خلال شركات متخصصة فى مجال تنظيم وظيفة التكافل بطريقة علمية منظمة فى اطار مالى واقتصادى ، لذلك يعرف التأمين من الناحية الاقتصادية بانه اداة لادارة وتقليل المخاطر التى يتعرض لها افراد المجتمع واستثماراته من خلال تجميع الوحدات المعرضة لنفس الخطر (فرد، سيارة ، منزل ، مصنع ، 000) وتوقع الخسارة التى تتعرض لها كل وحدة وتشترك كل وحدة معرضة لنفس الخطر بنسبة تنسب الى ذلك الخطر ،اما من الناحية القانونية فهو عقد يتعهد بموجبه طرف مقابل قسط بتعويض طرف اخر (المؤمن له او المستفيد) عن الخسارة الناتجة عن حادث محدد فى عقد التأمين ، فالمستامن هو من يطلب الخدمة التأمينية ويسدد قسط التأمين ويحصل على التعويض هو او المسفيد حال تحقق الخطر ، اما المؤمن فهو شركة التأمين التى تقدم خدمات التأمين (تكافل - تعاونى - تجارى) 0

(2) انعكاسات التأمين على الاقتصاد الوطنى

يمكن ايجاز انعكاسات التأمين المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الوطنى فى النقاط التالية :

أ-توفير الضمانات للمستثمرين والمقرضين على استثماراتهم من المخاطر التى تتعرض لها المشروعات ، وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل ويزداد حجم الاستثمارات نتيجة عدم الحاجة الى التأمين الذاتى الذى يقوم به

بعض المستثمرين لمواجهة الظروف الطارئة والاحاطار المختلفة بدون خبرة كافية مثل شركات التامين التي يتوافر لديها الكوادر المؤهلة لادارة المخاطر المختلفة للمشروعات مقابل اقساط محددة.

ب-احلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلى او الجزئى ،وبالتالى تعود العملية الانتاجية لمستواها فى وقت قياسى مما يحفز على التوسعات والابتكار واستخدام وسائل انتاجية احدث من التالفة نتيجة الحادث بالاضافة للاستقرار النفسى والاجتماعى للعاملين نتيجة توفير تامين اصابات العمل وامراض المهنة والتامين على الدخل وتامين المعاشات0

ج-التاثير على المدخرات الوطنية من خلال نشاط تامينات الحياه بصورها المختلفة التي تعبر عن الطبيعة الادخارية لنشاط التامين ، حيث يوفر الحماية التامينية لمخاطر فقد الدخل نتيجة وفاة الفرد او اصابته وفى نفس الوقت وعاء ادخارى وتوفير للاسرة وهو مايعكس الاستقرار الاجتماعى ، وهنا تبرز الرسالة التي يؤديها قطاع الانتاج فى شركات التامين من خلال مندوبى الانتاج حيث يسعون للعملاء لاقتناعهم بالادخار من خلال قسط التامين عن وعى وادراك وتقهم واقتناع ، كما ان الالتزام بسداد قسط التامين ينمى لدى الفرد عادة الادخار وهى ميزات لن تتوافر الامن خلال التامين الذى لايجيز سحب تلك المدخرات من قبل المؤمن عليه الابشروط معينة0

د-الاستثمار من خلال شركات التامين التي تقوم باستغلال الاموال التي تتجمع لديها من خلال اقساط التامين من فروع التامين المختلفة بانشاء المشروعات الاقتصادية ذات الجدوى الاقتصادية (مشروعات صناعية - زراعية - سياحة - بنوك - تامين - نقل - عقارات) بهدف تحقيق عائد استثمارى جيد يعود على حاملى الوثائق بتخفيض تكلفة الخدمة التامينية و توزيع تلك العوائد لاصحاب وثائق تامينات الحياة فى صورة مبالغ اضافية فى نهاية اجل الوثيقة كتعويض عن انخفاض القوة الشرائية للنقود بعد فترة زمنية طويلة تمثل اجل الوثيقة، كما ان تلك الاستثمارات التي تنفذها شركات التامين تؤدى لزيادة فرص العمل الحقيقية لافراد المجتمع وتزداد دخولهم ومستوى معيشتهم وينخفض معدل البطالة 0

هـ-زيادة حجم التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة من خلال التامين البحرى والجوى لان تغطية المخاطر التي تتعرض لها السلع الواردة من الخارج او المصدرة للخارج يساعد على زيادة كميات السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم المختلفة .

و-تيسير التوسع فى منح التسهيلات الائتمانية لاغراض التنمية الاقتصادية وذلك من خلال من خلال توفير التغطيات التامينية المناسبة لعمليات الائتمان وهو مايشجع البنوك على منح المزيد من الائتمان للافراد والمشروعات 0

ى-الوقاية والحد من الخسائر للمشروعات الاقتصادية بدراسة ونشر وسائل الوقاية من الاخطار بتشجيع استخدام وسائل الانذار واطفاء الحرائق ووقاية العمال من حوادث العمل وتوفير الامان للبضائع المصدرة والواردة خلال عمليات الشحن والتفريغ وحوادث المرور ونقل المواد الخطرة على الطرقات 0

ل-مشاركة شركات التامين العالمية فى تمويل الخسائر الناتجة عن تحقق الاخطار المغطاة تامينيا من خلال نشاط اعادة التامين مما يتيح مشاركة شركات التامين واعادة التامين العالمية فى تمويل تلك الخسائر بناء على اسس معينة 0

ن-تبلغ مساهمة التامين فى الدخل الوطنى فى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا وسويسرا والمانيا اكثر من 10% وتبلغ تلك النسبة فى الدول العربية ومنها السعودية اقل من 1% وهو مايعكس ضآلة مساهمة التامين فى الاقتصاديات العربية نتيجة العديد من التحديات سنناقشها فيما بعد 0

(3) تقسيمات التامين:

ينقسم التامين الى تامين تجارى (تامينات الاشخاص والممتلكات) وهى التغطيات التأمينية التى يطلبها افراد المجتمع من شركات التامين ضد اخطار معينة تخص الفرد اى انه اختياري مقابل قسط يسدده الفرد لشركة التامين ويتم من خلال شركات التامين ويأخذ صور متعددة منها التجارى و التعاونى والتكافلى ، وتامين اجتماعى وهو الذى يتم من خلال الدولة لصالح افراد المجتمع العاملين فى الوظائف والمهن المختلفة (المرض - العجز - الشيخوخة- الوفاة - البطالة) وهو اجباريا تفرضه الدولة ويتحمل الفرد جزء من القسط والدولة تتحمل باقى قيمة القسط .

كما تنقسم التغطيات التامينية التجارية الى تغطيات شخصية مثل التامين على الحياة والتامين ضد الحوادث الشخصية والتامينات الجماعية ، وتغطيات الممتلكات وهى ضد الاخطار التى تتعرض لها ممتلكات أفراد المجتمع مثل اخطار الحريق والسطو وخيانة الامانة والمسئوليات بأنواعها والسيارات والبتترول والنقل البرى والبحرى والجوى وأخطار الطيران وغيرها 0000).

(4) ملكية شركات التامين ورقابة المجتمع:

يتفق خبراء صناعة التامين على ان اسواق التامين العربية مازالت ضعيفة بالرغم من برامج الاصلاح الاقتصادى التى تتبعها الدول العربية وبتحليل ملكية شركات التامين نجد انها تتدرج من الملكية الكاملة و اسواق مفتوحة بدرجة اكبر مع السماح لفروع الشركات الاجنبية للعمل فى صورة وكالات او شركات مشتركة و هناك اسواق حرة بالكامل مثل المملكة العربية السعودية التى يمتلك فيها القطاع الخاص شركات التامين بالكامل وهنا يبرز دور الدولة من خلال الرقابة على اعمال تلك الشركات التى تمارس التامين والاعمال

المرتبطة به مثل الوساطة التامينية والخبرة الاكتوارية وخبراء المعاينة وتقدير الاضرار وخبراء التامين الاستشاريين وقد اسندت الرقابة على شركات التامين فى السعودية الى مؤسسة النقد السعودى من حيث وضع الضوابط المالية والادارية لمزاولة اعمال التامين فى المملكة العربية السعودية ولكن نشاط التامين نشاط فنى ويعتمد على اسس علمية وفنية وخبرات عاليه بالاضافة الى ان سوق التامين فى السعودية سيشهد تطوراً كبيراً وهو ما يتطلب تزامن انشاء هيئة مستقلة للرقابة على اعمال التامين على ان تمتلك الخبرات الفنية اللازمة فى هذا المجال للعمل على تطويره وزيادة الوعى التامينى فى المجتمع 0

(5) مجالات استثمار اموال شركات التامين

التامين كما سبق ان ذكرنا هو عقد تسدد الاقساط بموجبه فورا او على اقساط مثل تامين الحياه بينما يبقى التزام شركة التامين معلقا بشرط تحقق الخطر او استحقاق مبلغ التامين فى وقت لاحق ، لذلك تحتفظ شركات التامين لديها بالاموال المقابلة لالتزاماتها والتي تعرف بالاحتياطيات الحسابية والفنية والتي تبقى تحت الطلب طوال سريان عقد التامين ، وهذه الاموال هى ملك لحملة الوثائق وتعتبر وديعة لدى شركة التامين ، ونتيجة تراكم تلك الاموال تتجه الى استثمارها فى اوجه الاستثمارات التى تحقق لها العوائد لمقابلة خسائر الاكتتابات الفنية او تقديم مزايا تنافسية للمؤمن عليهم ويجب ان يتوافر مجموعة من الشروط فى استثمارات شركات التامين حتى تحقق اهدافها ومن تلك الشروط :

-عدم انتهاج سياسة استثمارية تعتمد على المضاربة واختيار الاستثمارات التى تتناسب مع طبيعة تكوين محفظة التامينات فى الشركة من حيث توزيع التزاماتها بالنسبة لاجال استحقاقها وضمان راس المال المستثمر بحيث لا يكون عرضة للضياع الجزئى او الكلى وتحقيق العائد المعقول المستقر على ان يعادل على الاقل سعر الفائدة المستخدم فى حساب اقساط التامين 0

-تنوع الاستثمارات مثل الودائع والسندات والعقارات والاسهم والقروض المرهونة بهدف تحقيق السيولة السريعة لنسبة كبيرة من الاستثمارات لمواجهة الالتزامات الطارئة 0

-الحفاظ على القيمة العينية للاستثمارات وبما يحافظ على قيمتها عند تحويلها الى سيولة 0

(6) التامين فى المملكة العربية السعودية

بدأ نشاط التامين فى المملكة العربية السعودية قبل عام 1974 من خلال وكالات وفروع الشركات الاجنبية ، ثم تاسست شركة التامين السعودية فى بداية السبعينات لمواكبة النمو والازدهار الاقتصادى فى تلك الفترة ثم تاسست شركة البحر الاحمر للتامين فى عام 1974 وشركة ستار للتامين 1975 والشركة السعودية المتحدة للتامين فى 1976 ، ولكن لعدم وجود خبرات فنية فى التامين واعادة التامين وخبراء المعاينة وتقدير الاخطار والخسائر ، وعدم وجود اطر تنظيمية وتشريعية ومحدودية تلك الشركات وصغر حجم رؤوس اموالها

لم تستطيع ان تنمو اويكون لها دورا ملموسا فى الاسواق مما ادى لاعادة تامين نسبة كبيرة من اقساطها للخارج وبالتالي ادى ذلك الى تحجيم نمو السوق من حيث الاقساط والمنتجات التامينية، وفى منتصف الثمانينات تطور التامين فى صورة التامين التعاونى وتاسست الشركة الوطنية للتامين التعاونى فى عام 1986 والتى سميت بعد ذلك بالشركة التعاونية للتامين بهدف التامين على على المشروعات الكبرى والاحتفاظ بنسبة كبيرة من اقساط التامين داخل المملكة وجدير بالذكر ان التامين التعاونى هو الشكل الذى يقدم من خلاله التامين بالمملكة العربية السعودية لجوازه من الناحية الشرعية بخلاف التامين التجارى الذى اختلف الفقهاء فى شرعيته، واستمرت شركات التامين الاجنبية فى العمل داخل المملكة كوسيط بين المؤمن عليهم وشركات اعادة التامين فى الخارج، وهو مايمثل ضررا كبيرا لعدم توافر الملاءة المالية لتلك الشركات وعدم توافر اطر تنظيمية وتشريعية تحمى حقوق حملة الوثائق، وبتاريخ 1420/5/1 صدر نظام الضمان الصحى التعاونى بالمرسوم الملكى رقم م/10 ونظام التامين على رخص السائقين بقرار مجلس الوزراء رقم 222 بتاريخ 1422/8/13 ثم صدر نظام مراقبة شركات التامين التعاونى بموجب المرسوم الملكى رقم م/32 بتاريخ 1426/6/2 والذى اشتمل على :

-تحديد الاطار العام لممارسة التامين فى المملكة وهو التامين التعاونى وتتحديد الجهة المسؤولة عن تطبيق النظام وهى مؤسسة النقد العربى السعودى 0

- الاشكال النظامية للشركات وراس المال اللازم لممارسة النشاط والوديعة النظامية المطلوب ايداعها كحماية للمؤمن عليهم والاحتياطيات والمخصصات الفنية الواجب تكوينها0

-الاطار العام لاستثمار الاموال والملاءة المالية الواجب الاحتفاظ بها والحدود العليا للاكتتاب 0

-المهن المرتبطة بنشاط التامين مثل الوسطاء وخبراء المعاينة ووكلاء التامين والمستشاريين والجهة المختصة بفض منازعات التامين0

ثم صدرت الائحة التنفيذية لهذا النظام برقم 596/1 بتاريخ 1425/3/1 التى تضمنت تفاصيل لكل مواد النظام ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم 415 بتاريخ 1426/3/2 بشأن منح فترة انتقالية مدتها 3 سنوات لشركات التامين القائمة لتوفيق اوضاعها ، مما ادى لتقدم شركات جديدة للحصول على الترخيص لمزاولة نشاط التامين التعاونى بلغ مجموعها 33 طلبا لانشاء شركات تامين واعادة تامين وتم التوصية بالموافقة على الترخيص لعدد 24 شركة وتم منح الترخيص لعدد 14 شركة حتى يناير 2007 ، كما بلغ مجموع الطلبات لممارسة المهن المرتبطة بالتامين عدد 49 طلبا ويقدر إجمالي القيمة السنوية لأقساط التأمين فى المملكة العربية السعودية سنويا بخمسة مليارات ريال يتوقع وصولها فى السنوات الثلاث المقبلة إلى ما يتراوح بين 12 إلى 15 مليار ريال نظرا لصدور نظام التامين الصحى على المقيمين والتامين الالزامى على السيارات وتتنوع تلك

الإقساط على التغطيات التأمينية المختلفة مثل المركبات 32 % والتأمين الصحي 21.8 % والعقارات 16.9 % و البحري/الطيران/الترانزيت 14 % و الإنشاءات/ الهندسة 5.3 %.

(7) التحديات التي تواجه نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية:

يواجه نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية والدول العربية العديد من التحديات التي تعوق هذا النشاط من أداء دوره بكفاءة ، ويمكن تصنيفها الى تحديات تخص المجتمع وشركة التأمين نتناولها بايجاز فيما يلي :

تحديات تخص المجتمع:

- محدودية الوعي التأمين والثقافة التأمينية والتعامل مع التأمين مما انعكس سلبيا على تقبل الافراد لنشاط التأمين على الاشخاص والممتلكات والمسئوليات وهوما يتطلب سياسة واضحة لنشر الوعي التأميني لدى الافراد على مستوى المدارس والجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني0
- توافر جهات فنية للاشراف والرقابة تضم الخبراء المتخصصين في هذا النشاط ومراقبة اعمال التأمين والاستثمار والاحتياطات الفنية والمخصصات التعريفية التأمينية بما يكفل ضمان الاستثمار داخل المجتمع وتوافر الملاءة المالية للشركات العاملة في هذا المجال لزيادة القدرة على المنافسة محليا ودوليا، وتنظيم المنافسة داخل سوق التأمين لمنع الممارسات الضارة بالسوق0
- تنظيم تاسيس شركات التأمين ذات المراكز المالية القوية فالعبرة بالكيف وليس بالكم من خلال رفع الحد الادنى لراسمال شركة التأمين لزيادة قدرتها على قبول الاخطار ونشر الوعي التأميني وتوظيف العمالة واستقطاب عمليات تأمين من الخارج0

تحديات تخص شركات التأمين:

- عدم توافر التغطيات التأمينية المتنوعة التي تخص المجتمعات العربية والاسلامية والاكتفاء باستنساخ تغطيات تأمينية من الدول الاجنبية التي تختلف من حيث الثقافة والمعتقدات وان توافرت تغطيات من التأمين التعاوني والتكافلي لاتجد نصيبها من الدعاية الاعلانية المطلوبة لتغيير ثقافة افراد المجتمع تجاه نشاط التأمين 0
- ضعف المراكز المالية لشركات التأمين حيث الحد الادنى 100 مليون ريال سعودي وهوراسمال ، لايمكن ان يتحمل تغطية مخاطر مشروعات اقتصادية كبرى تصل الى مليارات الريالات او قرض واحد من احد البنوك لاحد المشروعات ، مما يزيد من محدودية الشركات على المنافسة وقبول المخاطر وضعف معدلات احتفاظها بالاقساط محليا0

- المنافسة الضارة بين الشركات نظرا لمحدودية سوق التأمين وعدم توافر تغطيات تأمينية متنوعة مما يدفعها لقبول تغطية اخطار باسعار تقل عن اسعارها الحقيقية الى تغطى الاخطار البحتة على الاقل وفى ظل عدم القدرة على قياس الاخطار وتقديرها يزيد عمق المشكلة التى تواجهها شركات التأمين ، مما يضر بالشركات والمؤمن عليهم وهو دور مؤسسات الرقابة وان كانت الوثيقة الموحدة على المركبات هى بداية لتوحيد وثائق التأمين المتاحة فى السوق0

- عدم الاهتمام الكافى بتمية الموارد البشرية المؤهلة تأمينيا للتعامل على المستويين المحلى والدولى فى مجالات الاكتتاب وقياس المخاطر والخبرة الالكتوارية واعادة التأمين وتقييم محافظ التأمين0

- الاعتماد فى الانتاج على المنتجين الافراد ومهاراتهم التسويقية وبالرغم من جهودهم فى الشأن الا انها مهارات فردية تحتاج الى الموهبة والصقل والتدريب والتنظيم فى شكل شركات للوساطة التأمينية لتحقيق مصلحة المجتمع والافراد0

د/ احمد السيد عبد اللطيف حسن

المراجع العلمية:

- 1-الحكيم ،احمد شكرى التأمين واعادة التأمين فى الدول النامية ،مكتبة الانجلو المصرية 1982
- 2- عبد اللطيف،احمد السيد ،دكتور، تحديات اسواق التأمين العربية ،ورقة عمل مقدمة لمنندى جدة لبنوك الاستثمار والاعمال الفترة من 17-19 /3/2007.
- 3-مؤسسة النقد السعودى ،اعداد متفرقة0